مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (١)
الإصدار الخامس عشر
(١-٢٠) ٢٠٢٤

دور الجهاز المصرفي في ترقية الصادرات غير النفطية في السودان (2015-2022)

د. عبد اللطيف طه علي
استاذ مشارك، قسم الاقتصاد، دائرة الابحاث الاقتصادية والاجتماعية
د. رحاب عبد الرحمن عثمان
استاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتمويل، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٠ فبراير ٢٠٢٤م

الملخص

تهدف الدراسة الي معرفة الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في السودان في تمويل الصادرات غير النفطية من منظور المصدرين السودانيين وماهي المعوقات والمقترحات من قبل المصدرين حتى يتمكن الجهاز المصرفي في أداء الدور المنوط به في ترقية الصادرات غير النفطية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها وقد بلغ حجم العينه 93 من الذين يعملون في مجال الصادرات غير النفطية ويمثلون العدد الكلي الذي تم رصدة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الصادر وقت الدراسة.

من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضرورة الاهتمام بقطاع الصادرات غير النفطية حيث يواجه هذا القطاع العديد من المشاكل التي تعوق عمل الجهاز المصرفي في ترقية الصادرات غير النفطية كمصدر مهم للنقد الاجنبي من أهمها عدم توفر التمويل اللازم والذي يضمن استمرار عملية التصدير ويقدم ضمانات وتسهيلات مع ارتفاع هامش العائد من التمويل وفرض رسوم محليه وضرائب عاليه.

ضعف البنيه التحتيه و عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي والتعبئه و التغليف وبالتالي عدم تحقيق قيمه مضافه مما يؤدي لانخفاض قيمة الصادرات باضعاف تنافسيتها.

خلصت الدراسه الي ان الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية ضعيف جدا مما يتطلب التدخل من قبل البنك المركزي لوضع ضوابط ولوائح تضمن توفير تمويل مصرفي بشروط ميسره

من توصيات الدراسه تشجيع الاستثمار الاجنبي للدخول في مجال الصادرات غير النفطية حيث يمتاز براس مال كبير, توفير وتأهيل البنى التحتية، تشجيع الانتاج الصناعي حيث ان نسبه المستثمرين في مجال الصادرات الصناعية ضعيفة جدا، التشجيع على القيمة

المضافة للمنتجات الزراعية والاهتمام بالتعبئة والتغليف مما يضمن تصديرها بقيمه اعلي وتوفير العملة الاجنبيه.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية، المصدرين السودانيين.

Abstract

The study aims to know the role played by the banking system in Sudan in financing non-oil exports from the perspective of Sudanese exporters, and what are the obstacles and proposals by exporters so that the banking system can perform the role assigned to it in promoting non-oil exports.

The study implemented descriptive analytical approach by designing a questionnaire to collect and analyze data. The sample size reached 93 of those working in the field of non-oil exports, representing the total number that was monitored by the National Export Support Agency at the time of the study.

Among the findings of the study is the need to pay attention to the non-oil export sector, as this sector faces many problems that hinder the work of the banking system in promoting non-oil exports as an important source of foreign exchange, the most important of which is the lack of the necessary financing, which ensures the continuation of the export process and provides guarantees and facilities with a high margin. The return from financing and the imposition of local fees and high taxes.

Weak infrastructure and lack of interest in agricultural processing and packaging, thus not achieving added value, which leads to a decrease in the value of exports by weakening their competitiveness.

The study concluded that the role played by the banking sector in financing non-oil exports is very weak, which requires intervention by the Central Bank to establish controls and regulations that guarantee the provision of bank financing on favorable terms.

Among the recommendations of the study are encouraging foreign investment to enter the field of non-oil exports as it is characterized by large capital, providing and rehabilitating infrastructure, encouraging industrial production as the percentage of investors in the field of industrial exports is very weak, encouraging value added to agricultural products and paying attention to packaging, which ensures their export at their value. Higher saving of foreign currency.

Keywords: non-oil exports, Sudanese exporters.

*** المقدمة**

بدأ السودان في انتاج وتصدير النفط منذ الربع الأخير من عام 1999م مما شكل منعرجا كبيرا في تاريخ الاقتصاد السوداني اذ أنه من المعلوم تاريخيا أن القطاع الزراعي كان يمثل الرافد الأساسي للاقتصاد السوداني من حيث استيعاب العمالة وتلبية الاستهلاك المحلي والمساهمة في قطاع الصادر. بعيد انتاج وتصدير النفط السوداني ازدهر الاقتصاد السوداني بسبب زيادة انتاج النفط. نسبة الي ارتفاع اسعار النفط العالمية لقد زادت الايرادات النفطية مما ساعد على تحسن وثبات الكثير من مؤشرات الاقتصاد السوداني الكلية مثل ميزان المدفوعات، سعر الصرف ومعدلات التضخم وهذا ساهم كثيرا في جذب الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة الي السودان. بسبب ذلك التحول في هيكل الاقتصاد السوداني، أصبح الاقتصاد السوداني واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم حتى النصف الثاني من عام 2008 حيث نمأ الناتج المحلي الي 52.2 مليار دولار في عام 2009 بمعدل نموء 6.7%. في حين أن معدل نموء الناتج المحلي الاجمالي بلغ 6.2% في عام 2011. (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011)

بعد الانفصال، فقد السودان جزء كبير من موارده النفطية حيث ان 70% من المخزون النفطي موجود في جنوب السودان. من الملاحظ أيضا ان هيكل الصادرات السودانية كان يعتمد بدرجة كبيرة على مورد النفط والذي مثلت صادراته في العام 2007 نسبة 95 % من جملة الصادرات السودانية (العرض الاقتصادي 2007). كما أن العائدات النفطية في عام 2008 كانت تمثل 66% بالتقريب من جملة الايرادات. في ذات الوقت، كان هناك اهمال تام للصادرات غير النفطية والتي مثلت حوالي 2.4% فقط من جملة الايرادات لذات العام. (البنك الدولي- مايو2009).

هذا الوضع يستدعي ضرورة الاهتمام بالصادرات غير النفطية وتهيئة المناخ الملائم لها حتى تكون قادرة على لعب دور أساسي في مستقبل الاقتصاد السوداني وتعويض ما فقده الاقتصاد السوداني من إيرادات بالعملة الصعبة اذ لا بد من توفير التمويل اللازم لها حتى تكون قادره على لعب هذا الدور.

الصادرات عموما تعتبر أحد الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي في أي اقتصاد وذلك من خلال توسيع السوق والذي يعد أهم عناصر نجاحه هو النفاذ للسوق الخارجي. عطفا على ذلك، تلعب الصادرات دورا رئيسا في احداث التوازن في الميزان التجاري اضافة الى تمويل التنمية. كما تعمل إيرادات الصادرات على تخفيف أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد القومي بالإضافة لدعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وتساهم في تأمين فرص العمل. السودان كدولة ناميه تعتبر صادراته الاساسية هي منتجات أولية وتعتمد اعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية وتتأثر بالظروف التي تنتاب الاسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها من حين الي اخر.

نجد أن الجهاز المصرفي يشكل الجانب الاكبر من القطاع المالي، وهو يلعب دوراً مهما في الادخار والتوظيف النقدي حيث يقع عليه العبء الاكبر في توفير التمويل اللازم عبر المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. عليه لابد من معرفة حجم الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تنمية الصادرات غير النفطية التي فيما يبدو أنها تعاني من مشكلة التمويل بسبب احجام البنوك عن تمويل هذا القطاع.

*** أهداف الورقة**

١- معرفة اراء المصدرين حول دور الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية

٢- ما هي المقترحات الضرورية لترقية مساهمة الجهاز المصرفي في تشجيع الصادرات غير النفطية.

*** منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها والخروج بالتوصيات اللازمة لترقية دور الجهاز المصرفي في السودان من أجل تطوير الصادرات غير النفطية.

اعتمدت خطة البحث على جمع المعلومات والبيانات من المصادر الأولية والثانوية. المعلومات الأولية تم الحصول عليها عبر إجراء استبانة مع العاملين في مجال الصادرات غير النفطية المسجلين لدى الوكالة السودانية لتطوير الصادرات حيث كان حجم العينة 94 من الذين يعملون في مجال الصادرات غير النفطية وهم يمثلون العدد الكلي الذي تم رصدة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الصادر وقت الدراسة. تم استبانة هؤلاء حول رأيهم في الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية وما هي المعوقات والحلول اللازمة لتفعيل دور الجهاز المصرفي ليقوم بدور مهم في تمويل الصادرات غير النفطية. ايضا اجريت مقابلات مع المختصين في الجهاز المصرفي لمعرفة مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية وتحديد معوقات التمويل والحلول المقترحة.

المعلومات الثانوية الأخرى اللازمة لإكمال الجانب النظري من الدراسة تم جمعها من الجهات ذات الصلة كمؤسسات الجهاز المصرفي، وزارة المالية، ادارة الجمارك، بنك السودان وخلاف ذلك من الجهات الاخرى ذات الصلة.

تم تحليل بيانات الاستبانة عن طريق الحاسب الالي باستخدام البرنامج الإحصائي حزم التحليلات الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية (SPSS)لحساب النسب المئوية ورسم الأشكال.

*** أداء الاقتصاد السوداني**

لايزال الوضع الاقتصادي في السودان هشا للغاية، حيث يعاني الاقتصاد السوداني من انخفاض النمو والإنتاج والإنتاجية. كما يعاني من المعدلات العالية للتضخم الذي بلغ 351% في أكتوبر 2021 (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء). نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للسودان انخفض بنسبة 8.4 في المئة في عام 2020 بسبب تأثير COVID-19 عالميا ومحليا، فضلا عن الفيضانات والجراد الصحراوي – وكل هذا تفاقم بسبب نقص مدخلات الإنتاج الحيوية التي أدت إلى صدمات في جانب العرض. من ناحية أخري يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو إلى 0.8 و1.4 و2.7 في المئة على التوالي للأعوام 2021 و2022 و2023. وتشير معدلات النمو هذه إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لن يظهر زيادة قبل عام 2023، نظرا لأن عدد سكان السودان ينمو بمعدل 2.4 في المئة سنويا. ومع ذلك، توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8 في المئة في عام 2021.

نجد أن الأزمة الاقتصادية في السودان مدفوعة بالعجز التجاري المستمر والكبير (الذي بلغ حوالي 4.2 مليار دولار في عام 2020) والعجز المالي الذي لا يمكن تحمله على نحو متزايد. يتميز اقتصاد السودان بضعف الإنتاج، وانخفاض المدخرات، والاستثمار، وضعف الأجور، و تدني الإنتاجية، وقلة المهارات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وفي حين أن تدابير احتواء كوفيد 19 حدت من انتشار الوباء في جميع أنحاء السودان، الا

أنها أثرت سلبا على قطاع الخدمات غير الرسمي في المناطق الحضرية، كما ضاعفت من فقر عمال اليومية، ولا سيما النساء، الذين يعتمدون على دخل اليوم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

إن الفشل في تحقيق نمو مستدام وشامل على مدى العقود الماضية زاد من معدلات الفقر بين عامي 2009 و2015/2014. وبين هاتين الفترتين، ارتفع عدد السودانيين الذين يعيشون في فقر من 46.5 في المئة في عام 2009 إلى 61.1 في المئة في عام 2014. وتتفاوت معدلات الفقر بشكل كبير بين الولايات، حيث توجد أعلى نسبة في كردفان ودارفور وولاية البحر الأحمر. (ورقة خفض الفقر وزارة المالية).

منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011، يعاني السودان من تضخم من رقمين وانتهى أخيرا بتضخم من ثلاثة أرقام. بسبب تعويم العملة المحلية في فبراير 2021، ارتفع معدل التضخم بشكل كبير من حوالي 331 في المئة في فبراير 2021 إلى حوالي 351٪ في اكتوبر 2021 (زيادة قدرها 20 نقطة).

نجد أن هناك تباين كبير بين التضخم في المناطق الريفية والحضرية. وبالنظر إلى اتجاهات معدلات التضخم لعام 2020 والربع الأول من عام 2021، كانت معدلات التضخم في المناطق الريفية في السودان باستمرار أعلى من معدلات التضخم في المناطق الحضرية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى العجز في البنية التحتية في المناطق الريفية (وخاصة الطرق والسكك الحديدية، وما إلى ذلك) فضلا عن الضرائب والرسوم التي تفرضها الولايات والزيادة المرتفعة في تكلفة النقل بسبب الوقود التجاري.

ومن الطبيعي أن يكون الفقراء، وأولئك الذين يعيشون على الدخل الثابت، والأشخاص في مخيمات اللاجئين، فضلا عن الفئات المهمشة الأخرى التي تعاني من أنظمة الرعاية الصحية الهشة، والخدمات الأساسية المحدودة، والبنية التحتية، أكثر عرضة لارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وسط تلك الفئات.

ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تبلغ أسعار المستهلك (٪ التغير) للسودان 129.7٪ في عام 2021. ومن غير المرجح تحقيق معدل التضخم المستهدف عند 95 في المئة في عام 2021، بعد أن كان 153 في المئة (المتوسط) في عام 2020، بالنظر إلى العجز التجاري والزيادة المتوقعة في المعروض النقدي من 196.3 1 مليار دولار في عام 2020 إلى 551.6 1 مليار دولار من أهداف نهاية العالم في عام 2021. بدأ التضخم في عام 2021 حيث سجل المعدل 304 في المئة في يناير كانون الثاني.

وحتى توقعات صندوق النقد الدولي تبدو متفائلة ما لم ينخفض العجز التجاري بشكل كبير وتزداد تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من خلال القنوات الرسمية بشكل كبير في المستقبل.

ويسلط صندوق النقد الدولي الضوء على انخفاض استجابة الصادرات والواردات السودانية للتغيرات في الأسعار النسبية كعامل يستلزم تخفيض قيمة الجنيه السوداني بشكل كبير إذا ما كان للميزان التجاري أن يخفض. ويعزى انخفاض أسعار هذه المرونة التجارية جزئيا إلى ارتفاع تكاليف النقل والترتيبات التجارية العتيقة بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا والمدخلات البالية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد.

نلاحظ أن حكومة السودان تخطط للتحرك نحو الحد من بعض الاختناقات في الهياكل الأساسية التي تعوق النمو السريع للصادرات. بيد أن العجز التجاري من غير المرجح أن

ينخفض إلى حد كبير دون الاستثمار الكافي في البنية التحتية الإنتاجية المهملة في البلد.

خلال الأشهر الماضية، وضعت الحكومة الانتقالية سلسلة من برامج الإصلاح للحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، والتخفيف من آثار الإصلاح الاقتصادي. وشملت التدابير ما يلي: في 21 شباط/فبراير، وحدت الحكومة الانتقالية السودانية سعر الصرف، مما يشير إلى التزام قوي بمسار الإصلاح المتفق عليه في إطار برنامج رصد الموظفين التابع لصندوق النقد الدولي، واقتربت من تحقيق تخفيف عبء الديون وإعادة الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية. ومنذ توحيد سعر الصرف، ظلت العملة مستقرة وأصبح الفرق بين السعر الرسمي والمعدل الموازي ضئيلة مما خلق مناخا مؤاتيا لبناء الثقة مع المستثمرين والشركاء الدوليين. وثمة تدبير رئيسي آخر هو قانون المصرف المركزي الذي يقوم مجلس بنك السودان المركزي باستعراضه قبل تقديمه إلى وزارة العدل.

وفي 17 آذار/مارس أيضا، أصبح السودان البلد الخمسين الذي يصدق على اتفاقية العمل القسري لعام 1930، فضلا عن اتفاقية حرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم لعام 1948. وفي 27 آذار/مارس، تمكن السودان من تسديد المتأخرات المستحقة على البنك الدولي من خلال قرض تجسيري بقيمة 1.15 بليون دولار من الخزانة الأمريكية مما أتاح امكانية الوصول المباشر إلى 635 مليون دولار من الولايات المتحدة في شكل منح مقدمة من مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك 215 مليون دولار في شكل دعم مباشر للميزانية و420 مليون دولار لبرنامج دعم الأسرة المعروف باسم (ثمرات). وقد أنجز السودان أيضا، بسداد المتأخرات، خطوة رئيسية للحصول على تخفيف شامل للديون الخارجية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. اجتمع المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يومي 23 و26 مارس2021 على التوالي للنظر في أهلية السودان لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعززة.

جدول (1): مساهمة القطاعات في الناتج المحلى الإجمالي خلال (2014-2019)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الزراعى	32.1	31.9	24.3	22.6	21.5	20.2
القطاع الصناعي	17.8	16.3	18.3	17.7	23.9	21.9
الخدمى	50.1	51.8	57.4	59.7	54.6	57.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول أعلاه تصدر القطاع الخدمي لمكونات القطاع الحقيقي خلال الفترة 2014-2019 بمتوسط 55%, يليه القطاع الزراعي بمتوسط 25%.

*** قطاع الصادرات السودانية**

كان السودان يعتمد بصوره أساسية على الصادرات الزراعية والصناعية الا أنه ومنذ العام 1999 أصبح السودان من الدول المصدرة للبترول حيث اصبحت الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيره من اجمالي الصادرات السودانية. مجال هذه الدراسة هو الصادرات غير النفطية وعليه سوف نسلط الضوء بصفة اساسية علي هيكل الصادرات غير النفطية والتي تتكون من القطاعات الآتية:-

*** القطاع الزراعي**

ويمثل العمود الفقري للصادرات السلعية غير البترولية ويحتل المرتبة الأولى بنسب مساهمة تتراوح ما بين 25% إلى 62% حسب قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية. وله دور بارز وفاعل في الاقتصاد السوداني. وينقسم القطاع إلى شقين نباتي وحيواني.

أولا: القطاع النباتي

يحتوي على مجموعة من السلع التصديرية والتي تمثل ركيزة هذا القطاع حيث تشكل نسبة مساهمة ما بين 50%-60% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

يأتي السمسم في المقدمة يليه كل من القطن والصمغ العربي والذرة والكركدى حب البطيخ وكذلك النباتات العطرية. يشكل السمسم والقطن اهم صادرات هذا القطاع (وزارة التجارة الخارجة – إدارة الصادر)

١- السمسم: يعتبر من المحاصيل الرئيسية المكونة للحبوب الزيتية ومن اهم صادرات السودان، اذ يتناوب على المرتبة الاولى في قائمة صادرات هذا القطاع مع نظيره القطن. يصدر السودان ثلاثة أنواع من السمسم هي: السمسم الأبيض، والمخلوط، والسمسم الأحمر. ويستعمل السمسم الأبيض والمخلوط على حد سواء في تصنيع الحلويات الراقية والطحينية والخبز. أما السمسم الأحمر فيستعمل في استخراج الزيت والأنباز، حيث تبلغ نسبة الزيت فيه 48% كحد أدنى.

يزرع مطريا في شمال كردفان (محافظتي أم روابه – شيكان). كما يزرع في كل من القضارف والدمازين والرنك وفى مساحات صغيرة نسبياً في شمال دارفور.

٢- القطن: يعتبر من اهم المحاصيل التي تزرع في القطاع المروى اذ استأثرت 10 دول الأولي في عام 2017على أكثر من 90% من جملة الصادر وهي: الصين 21%، فيتنام 13%، تركيا 11%، بنجلاديش 9%، اندونيسيا 7%، باكستان 5.6%، كوريا الجنوبية 4.1%، تايلاند 4.3%، الهند 3.3%، ماليزيا 2.6% (https://www.worldatlas.com)

٣- الصمغ العربي: هو عبارة عن النطح الجاف من سيقان وفروع أشجار الهشاب والطلح، والذي يعرف عالمياً بالصمغ الكردفاني واصطلاحاً بالصمغ العربي. وهو منتج غابي يصعب تحديد كميات انتاجه وذلك لامتداد حزامه من الحدود الغربية مع افريقيا الوسطى وتشاد الى الحدود الشرقية مع اثيوبيا. من اهم السلع الاستراتيجية التي اشتهر بها السودان. حيث ينتج السودان 80% من الانتاج العالمي وتساهم بقية الدول بـــ 20%.

٤- الذرة: تتوفر له البيئة الملائمة والخبرة والانتاجية، وهو أحد المحاصيل الزراعية المهمة ويعتبر الغذاء الرئيسي لأكثر من 60% من سكان السودان ويتصدر قائمة المحاصيل السودانية من حيث المساحة والانتاج، اذ يغطى سنوياً 40% من المساحة المزروعة. يمكن زراعته في جميع انواع التربة الخصبة والثقيلة، يتركز انتاجه في القطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي، حيث تصل النسبة في هذا القطاع الى 80% من الانتاج الكلى، اما القطاع المروى فيشمل نسبة ال 20% المتبقية د- الكركدى: يزرع في شمال وجنوب وغرب كردفان بالإضافة الى شمال وجنوب دارفور، ويعتمد في زراعته على الامطار، مما يؤدى التذبذب الانتاج وبالتالي كمياته المصدرة.

يصدر السودان نوعين من الكركدى أهمهما:-

١- الكركدي الزهرة: ويمثل الصادر الرئيسي

٢- الكركدى المكسور: (سفتنج) وهو اقل جودة وسعراً ويمتاز بلونه الاحمر القاني الذي يميزه عن الانتاج المنافس له، ويستخدم في صناعة الادوية، والحلويات، والاصباغ الطبيعية، وايضاً كمشروب في بعض البلدان.

يستوعب السوق الاوربي معظم الكميات وتعتبر المانيا، بريطانيا، هولندا، تركيا، كندا، اليابان، بالإضافة الى

السوق الحديث والذي أصبح السوق الرئيسي لهذه السلعة (المكسيك). اما الاسواق العربية فأهم الدول المستوردة: مصر، السعودية، الامارات العربية، الاردن.

٣- حب البطيخ: يعتبر من المحاصيل الزراعية الرئيسية التي يتم تصنيفها احصائياً تحت مجموعة السلع الزراعية التي تحتل الصدارة في قائمة المجموعات السلعية غير البترولية، وهو من السلع الواعدة التي ينتظر منها الكثير مستقبلاً خاصة في مجال الصناعات الغذائية والدوائية.

٤- النباتات العطرية: تعتبر زراعة الازهار في السودان تجربة حديثة تستحق الاهتمام خاصة وان الاقبال العالمي أصبح واسعاً عليها، فهنالك بعض الدول التي تبنى اقتصادها على زراعة النباتات العطرية وتقوم بتصديرها كالصين، واليابان، وكينيا وحديثا اثيوبيا. وهي من الصادرات الحديثة التي طرأت على تشكيلة الصادرات السودانية محققه نموذجاً لتنويع الصادرات الزراعية التقليدية، اثبتت حضورها الفعال كماً وعائداً، حيث بلغت كمياتها المصدرة حوالي 15ألف طن في العام 2007م.

٥- الخضر والفاكهة: يصدر السودان مجموعة من الخضر والفاكهة تشمل الفاصوليا الخضراء والقرع والبصل وغيرها والتي تشكل نسبة 16% من هذه السلعة بينما تشكل الفاكهة 84% والتي تشمل البلح – الموالح (القريب فروت، الليمون، وبعض الحمضيات الأخرى، والمانجو والذي يمثل عادة 90% من صادر الفاكهة هذا بالإضافة الي الشمام والباباي والبطيخ والموز) تبلغ نسبة مساهمتها 1% من إجمالي صادرات القطاع الزراعي. تمثل السعودية ودول الخليج السوق الرئيسي للفاكهة ودول أوربا هي السوق الرئيسي للخضر.

٦- الفول السوداني: يعتبر الفول السوداني ثاني محصول من محاصيل الحبوب الزيتية من حيث الاهمية. هنالك نوعان من الفول السوداني تزرع في السودان هي فول (الاشفورد) ويزرع في القطاع المروى كمشروع الجزيرة. والنوع الثاني (البار بيون) ويزرع في القطاع المطري بغرب السودان. والذي يتميز بصغر حجم الحبة واحتوائه على نسبة عالية من الزيوت. الدول المستوردة هي: انجلترا، مصر، الاردن، لبنان، سوريا، رومانيا، المغرب، هولندا، اليمن، الامارات العربية المتحدة، بلغاريا.

٧- السنمكة: تعتبر من السلع الواعدة التي اثبتت تقدماً ملحوظاً في الآونة الاخيرة، حيث بدا الاهتمام بها بتزايد استخداماتها وخاصة في صناعة الادوية ومستحضرات التجميل. تعاني هذه السلعة من صعوبة تجميعها لأنها تنمو بصورة عشوائية، مما يصعب معه تحديد الكميات المنتجة منها. تعتبر نموذج للثروات الطبيعية التي يذخر بها السودان. فقط تحتاج لمزيد من الاهتمام لأهميتها الاقتصادية لضمان عائدتها وارتفاع اسعارها واهمية استخدامها.

*** قطاع الثروة الحيوانية**

من اهم القطاعات بالبلاد تأتى اهميته بعد القطاع النباتي مباشرة يعتبر هبة من هبات الله. حيث تتوفر له المساحات الواسعة من المراعي الطبيعية والمياه العذبة والاعداد الوفيرة والتي لا تحصى من القطيع، اما اهميته الاقتصادية فتعود الى كونه قطاع ينمو ذاتياً، فالدولة لا تساهم في تنمية هذا القطاع بقدر ما هو يساهم في تنمية الدولة.

تتمثل سلع صادرات قطاع الثروة الحيوانية في:-

الضأن الحي: يأتي في مقدمة صادرات هذا القطاع. يليهالإبل – الماعز – الابقار- اللحوم المذبوحة

*** القطاع التعديني**

من القطاعات الواعدة التي ينتظر منها الكثير لما تذخر به الارض والجبال من ثروات كامنه لم تستغل بعد. وحتى المستغل لا يمثل الا القليل. أهم صادراته:-

١- الذهب ويشكل 75% من صادرات هذا القطاع .

٢- الحديد والنحاس الخردة

٣- خردة الالمونيوم والرصاص

٤- الكروم.

*** القطاع الصناعي**

القطاع الصناعي مازال معقداً بالرغم من اهميته القصوى في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لما له من قيمة مضافة بالإضافة الى استيعابه للعمالة الدائمة التشغيلية. وكذلك لأنه يشكل مورداً خصباً لإيرادات الدولة. يشكل اعلى نسبة تنوع سلعي في قائمة صادراته مقارنة بالقطاعات الاخرى لارتباطه الوثيق بكل القطاعات الاخرى باعتبارها مدخلات للتصنيع.

*** اهم صادرات هذا القطاع**

١- الجلود

٢- السكر

٣- الملاس

٤- الردة

٥- الأنباز

٦- الدقيق

٧- الحنة

٨- زيت الطعام

خامسا- قطاع المنتجات البرية والبحرية

بالرغم من توفر مقوماته من الغابات الاستوائية مروراً بالأنهار المتدفقة نهاية بالبحر الاحمر، والذي يحمل بين طياته ثروات من البترول الى الاسماك النادرة إضافة الى اللؤلؤ الذي وفق السودان في استزراعه في فترة من الفترات، ولكنها غير مستقلة حتى الآن ويمثل نسبة ضئيلة من المساهمة في إجمالي الصادرات. (تقارير بنك السودان 2022)

*** مناقشة النتائج**

قامت الدراسة باستبيان عدد 94 فرد يعملون في مجال الصادرات غير النفطية وهم يمثلون العدد الكلي الذي تم رصدة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الصادر. فيما يلي سوف تقوم الدراسة بعرض وتحليل نتائج الاستبيانات.

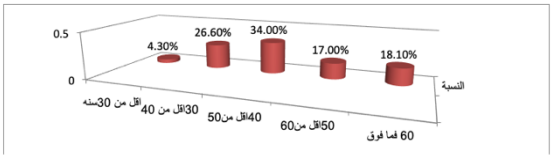

شكل رقم (1) العمر

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

من الشكل أعلاه نجد أن 34% من افراد العينة ينتمون الي الفئة العمرية ما بين 40 الى اقل من 50 عاما. مؤكد ان هذه الفئة فئة شبابيه مما يبشر بمستقبل زاهر للعمل في مجال الصادرات غير النفطية في السودان وأن هؤلاء المصدرين الشباب يؤمنون بان مستقبل السودان الاقتصادي يعتمد على الصادرات غير النفطية.

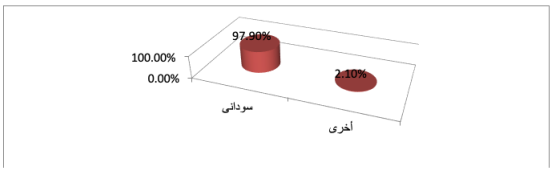

شكل رقم (2) الجنسية

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير البترولية بولاية الخرطوم 2022

وفقا للشكل رقم (2) فان معظم افراد العينة (97.9%) هم سودانيون. نعلم ان العمل في مجال الصادرات غير النفطية محفوف بالكثير من المخاطر وبخاصة الصادرات الزراعية لما تواجهه المنتجات الزراعية من تذبذب كبير في كل من الانتاجية والإنتاج إضافة الي تذبذب الأسعار العالمية. في ظل انتاج البترول كان هناك اهمال تام للقطاع الزراعي مما ادى الى تراجع المساحات المزروعة مما قلل من الانتاج الزراعي. كل هذه المشاكل تقف عائق كبير في سبيل دخول اجانب في مجال الصادرات غير النفطية في السودان.

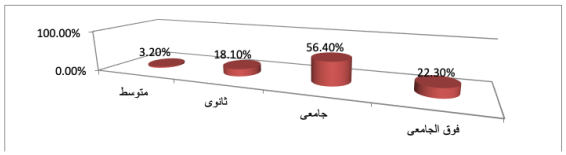

شكل رقم (3) مستوى التعليم

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

بحسب الشكل رقم (3) فان 56.4 % من أفراد العينة حاصلون على شهادات جامعية و22.3% حاصلون على شهادات فوق الجامعية. هذا يعني ان هؤلاء المصدرون لهم المؤهل الكافي الذي يساعدهم على مواكبة التطورات التي تحدث في مجالات الصادر حسب معطيات العولمة وما يصاحب ذلك من تغيرات في شكل ومضمون الصادر. الان هناك تنافس كبير بين المصدرين من أجل ضمان السوق العالمي حيث أصبح التنافس حتى في شكل الصادر. هذا يتطلب أن يكون المصدر منفتحا على احتياجات وشروط المستورد العالمي وهذا يكون عن طريق الاطلاع عبر وسائل الاطلاع الحديثة مثل الانترنت وغيره.

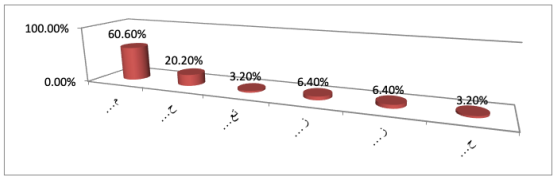

شكل رقم (4) مجالات الصادر

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

السودان من الدول التي حباها الله بثروات طبيعية كبيره وخاصه في مجال الزراعة وهو بذلك دوله ذات اقتصاد زراعي في المقام الاول. هذا القطاع الزراعي ظل ولزمن طويل يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني. عليه من الطبيعي ان نجد أن 60.6% من أفراد العينة يعملون في مجال الصادرات النباتية و20.2% يعملون في مجال الصادرات الحيوانية. من المهم جدا أن تهتم الدولة أكثر فأكثر بدعم قطاع الصادرات الزراعية بشقية الحيواني والنباتي لأنه الضامن الاكبر للتنمية المتوازنة والمستدامة في السودان ولضمان سد عجز ايرادات النفط بعد انفصال الجنوب.

نمو وتطور القطاع الزراعي يساعد كثيرا في وقف الهجرات الداخلية خاصه الهجرة نحو العاصمة القومية وما يتبع ذلك من ضغط على الخدمات وانتشار للجريمة وزيادة رقعة القطاع غير المنظم وغيره من المشاكل التي تنتج جراء الهجرة غير المنظمة والتي تزيد الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات.

شكل رقم (5): لماذا اخترت هذا المجال

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

الشكل أعلاه يوضح ان 33% من افراد العينة يعملون في هذا المجال عطفا على خبرات متوارثه. إذا قرنا هذا بان هناك نسبه عالية من افراد العينة تحمل مؤهلات جامعية وفوق الجامعية بلغت (78.7%)، هذا يعني أن الخبرة المتوارثة تعمل الى جانب المؤهل الأكاديمي مما يساعد هؤلاء المصدرين على تطوير نظام الصادر المتوارث. كما أن توفر كمية العرض الذي يمكن توجيهه للصادر جذبت 18.1% من افراد العينة للعمل في مجال الصادرات غير النفطية بينما نسبة 16% من افراد العينة يرون ان العائد المادي من العمل في مجال الصادرات غير النفطية كبير مما شجعهم على العمل في هذا المجال. هذا وضع طبيعي باعتبار أن المستثمر في اي مجال يعمل من أجل العائد المادي الذي عندما تكبر احتمالاته يشجع المستثمر أكثر. ايضا نجد أن الامتيازات التي يتمتع بها قطاع الصادرات غير النفطية أيا كانت دفعت بعض افراد العينة للعمل في هذا المجال مما يحتم ضرورة زيادة هذه الحوافز كما وكيفا لتشجيع الكثير من المصدرين للعمل في مجال الصادرات غير النفطية.

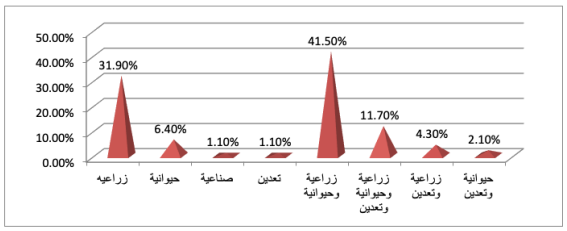

شكل رقم (6) من وجهة نظرك، ما هواهم مجالات الصادر حسب الأهمية الاقتصادية للاقتصاد السوداني

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

الشكل أعلاه يعكس بوضوح أن غالبية المصدرون في مجال الصادرات غير النفطية مقتنعون أن الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تعتبر ذات اهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد السوداني رغم الاهمال الذي عانى منه القطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي في الفترة التي اعقبت انتاج البترول. الصناعة في السودان ظلت لفترات طويلة تحظى بالحماية والدعم ورغم ذلك ما زالت غير قادره على احلال الصناعات المستوردة ناهيك عن منافستها في السوق الخارجي. لذلك نجد ان فئة قليله (1.1%) يأملون في ان تلعب الصناعة دورا مهما في خارطة الاقتصاد السوداني.

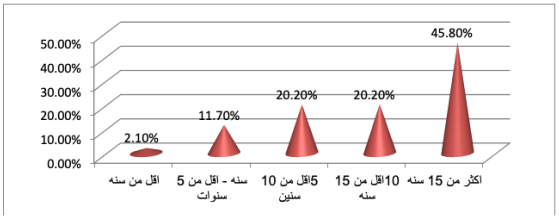

شكل رقم (7) منذ متى وانت تعمل في مجالات الصادرات غير النفطية

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

أكثر من 48% من أفراد العينة عملوا في مجال الصادرات غير النفطية لأكثر من خمسة عشر عاما. هذا يعني انهم اكتسبوا خبرات كبيره تمكنهم من استيعاب التقلبات التي عاده ما تحصل لهذا النوع من الصادرات خاصه الصادرات النباتية التي تتعرض لهزات بسبب تقلبات الانتاج والانتاجية نتيجة تغير المناخ. كما أن هناك وافدون جدد ربما ساهموا في تطوير هذا

القطاع كما أن دخولهم ربما يعني الاعتراف بان المستقبل الاقتصادي للسودان ربما يعتمد على هذا المجال الحيوي.

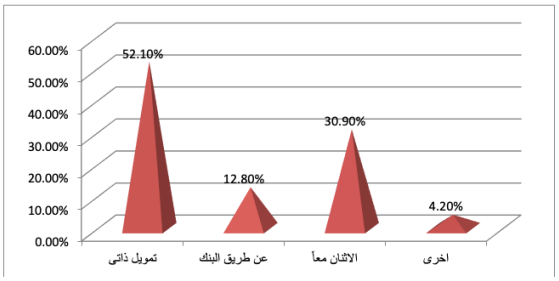

شكل رقم (8) كيفية تمويل الصادر

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

الشكل أعلاه ربما يعكس بوضوح ضعف الجهاز المصرفي في تمويل قطاع الصادرات غير النفطية اذ أن أكثر من نصف أفراد العينة يمولون نشاطهم ذاتيا. التمويل الذاتي غالبا ما يكون محدود وغير قادر على تلبية تمويل انشاط الصادر على نطاق كبير مما يزيد التكاليف ويقلل من العائد.

البنك المركزي الذي يرسم سياسات التمويل عليه توجيه تمويل مقدر تلتزم به البنوك التجارية ومؤسسات القطاع المالي الأخرى لدعم قطاع الصادرات غير النفطية. كما أن التمويل الذاتي لا يتمتع بالاستمرارية الكافية مع ضعف امكاناته وعليه ربما توقف بعض المصدر ويكون له انعكاسات سالبه على المصدر وعلي نشاط الصادر بصفة عامة. في حال توقف بعض المصدرين سوف يقل الطلب على الانتاج المحلي من المحاصيل المعدة للصادر وبالتالي سوف يزيد عرضها الداخلي وتنخفض اسعارها التي ربما وصلت مرحلة أن تكون غير مجزيه للمنتج. في حال حدوث هذا، ربما تخلى الكثير من المنتجين عن انتاج هذه السلعة في الموسم القادم مما يقلل الانتاج وترتفع بذلك الاسعار الداخلية التي بدورها سوف ترفع اسعار الصادر وتنخفض بذلك تنافسية الصادر ويؤدى هذا الى تدهور الوضع المالي للمصدر الذي ربما خرج نهائيا عن مجال الصادرات غير النفطية.

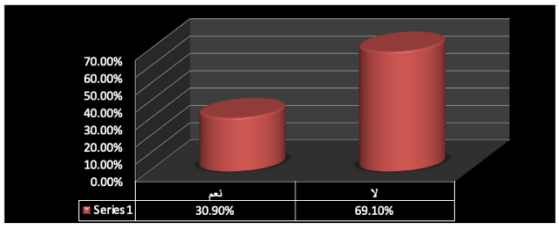

شكل رقم (9) هل تشارك في نشاط يختص بالصادر في دوله اخرى؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

من الشكل أعلاه، 69.1 % من العاملين في مجال الصادرات غير النفطية ليست لديهم نشاطات خارجية في ذات المجال. اكتساب الخبرات الخارجية لها فوائد عديده اذ تساهم في تطوير اداء قطاع الصادرات غير النفطية في الداخل لما يمكن ان تنقله من وسائل متطورة وحديثة في عملية ترويج الصادر ووجود صفقات عالمية خاصة بعد عودة السودان مؤخرا للنظام المالي العالمي. هناك نسبة 30.9% من أفراد العينة يرتبطون بنشاطات خارجية يمكن أن يقدموا خبرات كبيرة لقطاع الصادرات غير البترولية في السودان.

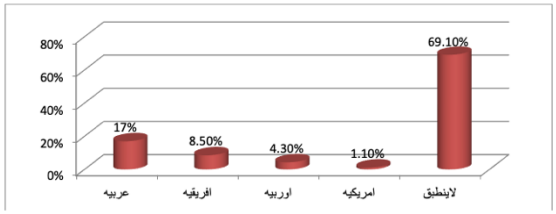

شكل رقم (10) إذا كانت الإجابة نعم، ما نوعها؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

من الشكل اعلاه معظم الذين لهم نشاطات خارجة كانت في دول عربية.

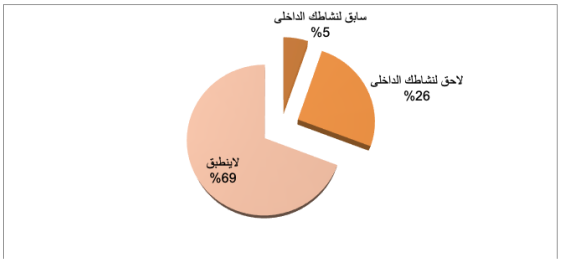

شكل رقم (11) إذا كانت الاجابة بنعم في السؤال 10 هل نشاطك الخارج في مجال الصادر؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

من الشكل أعلاه فقط 5.3% من افراد العينة كان لهم نشاط في الصادرات غير النفطية قبل بداية نشاطهم في السودان وعلية لا نتوقع وجود الكثير من الخبرات الخارجية.

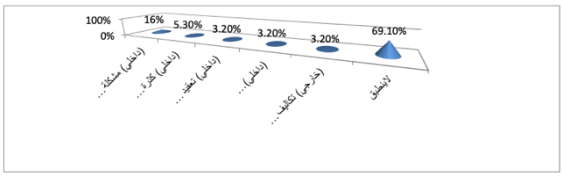

شكل رقم (12) قارن بين مزايا وعيوب نشاطك الداخلي والخارجي

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

شكل رقم (12) أعلاه يقارن بين مزايا وعيوب نشاط الصادر بالنسبة للذين لهم نشاط في الصادرات غير النفطية في الخارج علاوة على نشاطهم داخل السودان. أكد 16% من افراد العينة أن الصادرات السودانية تجد سوقا خارجيا، ولكن هناك الكثير من المشاكل الداخلية مثل بيروقراطية الاجراءات المحلية وفرض الكثير من الرسوم المحلية. كما انه توجد مشكلة صعوبة التمويل عن طريق البنوك التجارية بالرغم من سهولة التسويق الخارجي. اما فيما يخص النشاط الخارجي فان المصدرين يرون انه يتمتع بانخفاض تكاليف الانتاج اضافه الى عدم فرض رسوم على الصادرات غير النفطية وهذا من شأنه أن يزيد من تنافسية الصادر في السوق الخارجي عكس ما يوجد في السودان من ارتفاع تكاليف الانتاج مما يهدد تنافسية الصادرات السودانية في المستقبل. علية لا بد من النظر في هذه المعوقات والعمل بصوره جاده على ازالتها من أجل ترقية اداء الصادرات غير النفطية في ظل تراجع العائدات النفطية لأسباب متفاوتة.

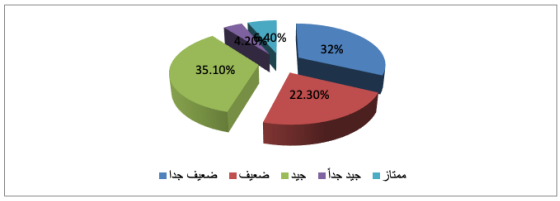

شكل رقم (13) من وجهة نظرك، ما هو تقييمك لدور الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غيرا لنفطيه؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

الشكل أعلاه يوضح رأي المصدرون في الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية اذ أن 32% من أفراد العينة يرون أن هذا الدور ضعيف جدا في حين أن 22.3% يرون أنه ضعيف. اذن 54.3 % من أفراد العينة يرون أن الجهاز المصرفي لا يلعب دورا بارزا في تمويل الصادرات غير النفطية مما يجعل المصدرون يتجهون لمصادر اخرى اهمها التمويل الذاتي الذي ربما يكون ضعيفا وغير مستدام مما لا يساعد في تطوير هذا القطاع المهم. 35.1% يرون ان الجهاز المصرفي يلعب دورا جيدا في تمويل قطاع الصادرات غير النفطية مما يعني عدم الرضاء الكامل عن دور الجهاز المصرفي. فقط 6.4% من المصدرين راضون تمام الرضاء عن دور الجهاز المصرفي في دعم الصادرات غير النفطية.

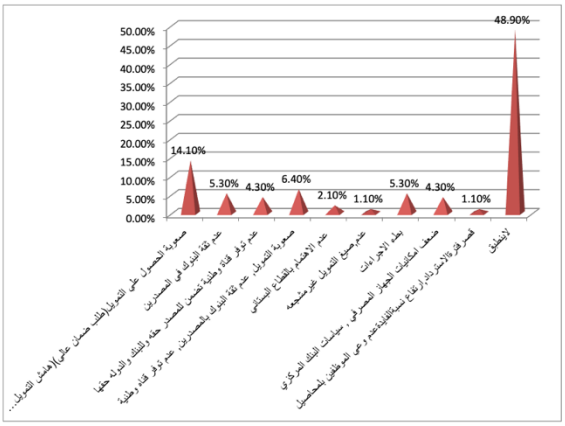

شكل رقم (14) إذا كانت الإجابة ب ضعيف جدا او ضعيف، حدد لماذا؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

في الشكل (13) وجدت الدراسة أن 54.3% من أفراد العينة يرون أن دور الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية ما بين ضعيف أو ضعيف جدا. في الشكل أعلاه 14.1% من هم يرون أن الضعف هذا يتمثل في صعوبة الحصول على التمويل بسبب الضمان العالي المطلوب و /أو بسبب هامش التمويل العالي. اذن لا بد من مراجعة سياسة الضمان وسياسة هامش التمويل الذي من شأنه أن يزيد تكلفة الصادر ومن ثم يقلل من تنافسية الصادر في السوق العالمي. بعض الذين قالوا بضعف دور الجهاز المصرفي يشتكون من بط الاجراءات وهنا تكمن مشكلة الزمن لأن التأخير في التمويل يزيد من تكاليف الصادر بسبب تكلفة التخزين وبالتالي يقلل من تنافسية الصادر. كما أن بعض أفراد العينة يرون ان السبب هو ضعف امكانية الجهاز المصرفي وهنا لا بد من اضافة أن المشكلة تكمن اساسا في عدم رغبة الجهاز المصرفي في الدخول في نشاط تمويل الصادرات غير النفطية وعلية لا بد من توجيه من بنك السودان من أجل زيادة سقف تمويل قطاع الصادرات غير النفطية.

يرى البعض ان من اهم المشاكل عدم ثقة الجهاز المصرفي في المصدرين ولعل هذا انعكس في طلب الجهاز المصرفي الى ضمان عالي.

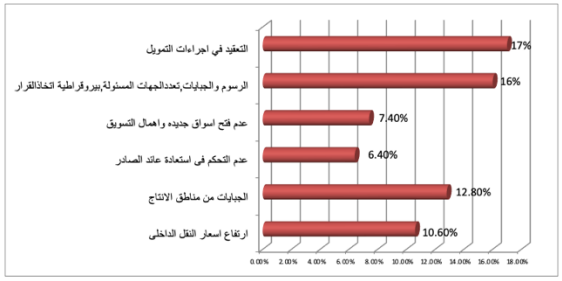

شكل رقم (15) ماهي أهم المعوقات التي تعيق الصادرات غير النفطيه

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

من الشكل أعلاه نجد أنه من أكبر مشاكل الصادرات غير النفطية هي مشكلة التعقيد في اجراءات تمويل الصادرات غير النفطية كما يرى 17% من أفراد العينة. هذا التعقيد يؤدي الى عدم وصول الصادر في الوقت المحدد وهذا يعرض المصدر لعقوبات الشرط الجزائي مما يسبب خسائر مادية ومعنوية للمصدر. كما ان 16% من أفراد العينة يجأرون بالشكوى من تعدد الرسوم والجبايات المحلية مما يزيد من تكاليف الصادر وبالتالي ضعف تنافسيته في السوق العالمي. ايضا نجد ان 13% تقريبا من أفراد العينة يشتكون من الجبايات المفروضة عليهم في مناطق الانتاج مما يقود الي نفس المشكلة السالفة الذكر إضافة الي مشاكل عدم فتح أسواق جديدة بالخارج ومشكلة ارتفاع أسعار النقل الداخلي.

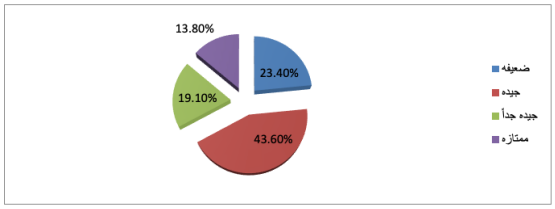

شكل رقم (16) ما هي درجة تنافسية صادرك في السوق العالمي

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

على الرغم من المشاكل الكثيرة التي شكي منها المصدرون الا أن 43.6 % منهم يرون أن درجة تنافسية الصادرات غير النفطية جيده ونسبة 19.1% يرون أنها جيدة جدا في حين أن 13.8% يرون أنها ممتازة. لذا فاذا ما تمت معالجة هذه المعوقات فأننا نتوقع زيادة تنافسية الصادرات غير النفطية ومن ثم ازدياد دورها في سد العجز الذي نتج عن انحسار العائدات النفطية بسبب الانفصال.

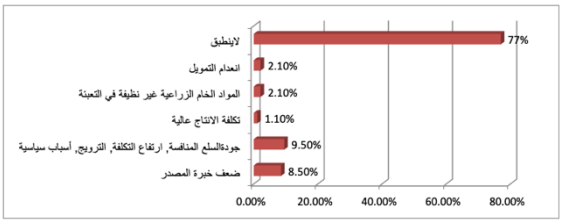

شكل رقم (17) إذا كانت الإجابة بضعيفة، ماهي الاسباب؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير النفطية بولاية الخرطوم 2022

بينت الدراسة في الجدول قبل الاخير أن نسبة 23% تقريبا من أفراد العينة يرون أن تنافسية الصادرات غير النفطية ضعيفة وعلية في الجدول أعلاه نجد أن نسبة 9.5% منهم يرون أن السبب هو جودة السلع المنافسة + ارتفاع تكاليف الصادر + ضعف الترويج. إذا نظرنا الى هذه المشاكل نجدها تضعف من التنافسية حيث إن ارتفاع التكاليف ينعكس سلبا ومباشرة على سعر الصادر كما ان جودة السلع المنافسة والذي يعني ضمنيا ضعف جودة الصادر السودانية تقلل من حظوظه في السوق العالمي وتحتم ضرورة عرضة بأسعار زهيدة والتي ربما اضرت بالمصدر السوداني اخذين في الاعتبار ارتفاع تكاليف الصادرات غير النفطية. هناك مشكلة تحدثنا عنها انفا وبالتفصيل وهي مشكلة التمويل كما ان بعض أفراد العينة يشككون في خبرة بعض العاملين في مجال الصادرات غير النفطية وهنا توصي الدراسة بزيادة وعي وثقافة المصدر وذلك عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل.

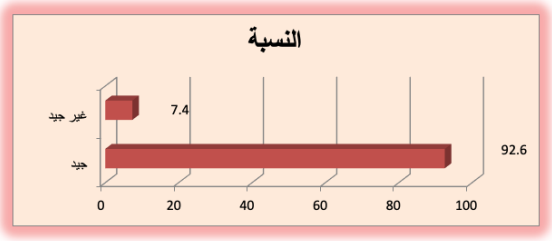

شكل رقم (18) هل تعتقد ان مستقبل الصادرات غير النفطية في السودان جيد أم غير جيد؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير البترولية بولاية الخرطوم 2022

حاولت الدراسة أن تستشرف مستقبل الصادرات غير النفطية في السودان من منظور العاملين في هذا المجال فوجدت الدراسة أن نسبة 92.6% من أفراد العينة يرون أن المستقبل جيد في حين أن 7.4% يرون غير ذلك. علية فإننا نتوقع تواجد عدد كبير من العاملين في هذا المجال على أن تتم معالجة المشاكل والمعوقات انفة الذكر لتطوير هذا القطاع.

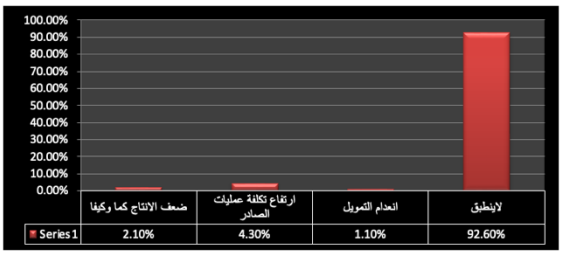

شكل (19) إذا كانت الإجابة بغير جيد، لماذا؟

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير البترولية بولاية الخرطوم 2022

نجد أن نسبة 4.3% من نسبة ال 7.4% الذين يرون أن مستقبل الصادرات غير النفطية غير جيد يعزون السبب الي ارتفاع تكلفة عمليات الصادر والتي لا بد أن تعمل الجهات ذات الصلة بحلها جذريا عن طريق رفع الكثير من الضرائب والعوائد والرسوم المحلية ورسوم الصادر لأجل زيادة التنافسية. هناك من يرجع السبب الي ضعف الانتاج كما وكيفا وهنا نشير الى أن ضعف الانتاج يؤدي الى قلة العرض وبالتالي ارتفاع اسعار الصادر وما يترتب من ضعف في التنافسية كما أن الضعف في نوعية الصادر يتطلب المزيد من المعالجات شكلا وكيفا كي يلبي شروط ومتطلبات السوق العالمي.. ايضا لا بد من الاشارة الي ضرورة الاهتمام بزيادة القيمة المضافة عن طريق تصنيع المنتج الخام قبل التصدير.

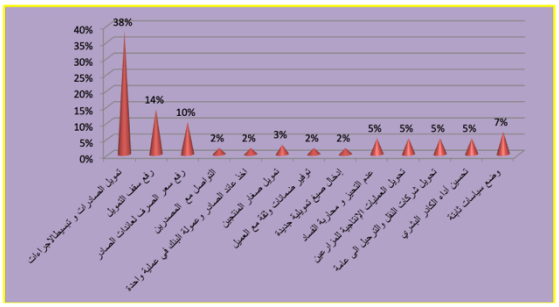

شكل رقم (20) أهم المقترحات فيما يتعلق بمساهمة الجهاز المصرفي في تشجيع الصادرات غير النفطية

المصدر: مسح ميداني للعاملين في مجال الصادرات غير البترولية بولاية الخرطوم 2022

يعتبر التمويل من أكبر العقبات التي تواجه العملية التنموية في بلدان العالم الثالث لا سيما السودان وذلك بسبب ارتفاع التكاليف مع عدم الانسياب المطلوب وفي كثير من الاحيان يكون التمويل في الوقت الخطأ. يحصل هذا منذ بداية الانتاج ومرورا بالتسويق الخارجي. من الشكل أعلاه، 38% من المقترحات الخاصة بكيفية دعم الجهاز المصرفي للصادرات غير النفطية انصبت في توفير التمويل اللازم وتبسيط الاجراءات مما يعني ضعف التمويل مع وجود تعقيدات كثيرة. كما جاءت توصيات اخرى تعمل جنبا الى جنب مع هذه التوصية وذلك مثل رفع سقف التمويل، تمويل صغار المصدرين وادخال صيغ تمويلية جديده. كل هذا يعكس القلق الكبير الذي يعيشه العاملون في مجال الصادرات غير النفطية من جهة ضعف التمويل اللازم.

يرى بعض المصدرون انه يجب على النظام المصرفي وفي سبيل دعم قطاع الصادرات غير النفطية، ان يأخذ عائد الصادر وعمولة البنك في عملية واحدة وذلك تخفيضا للتكاليف ومن أجل تشجيع المصدر عن طريق زيادة أرباحه. هنالك توصية بضرورة تثبيت السياسات الخاصة بالصادر في مجال الصادرات

غير النفطية كما أن البعض يشدد على ضرورة رفع سعر الصرف للصادر.

كما ان اهمية تثبيت السياسات في مجال الصادر كانت من مقترحاتهم وهذا يعكس حقيقة أن استقرار السياسات الاقتصادية يمثل عنصر جذب مهم جدا للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.

رأى العاملين بالجهاز المصرفي فيما يتعلق بتمويل الصادرات غير النفطية

استطلعت الدراسة عدد من العاملين في الجهاز المصرفي عن دور الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية، فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الادارات غير النفطية فقد ذكروا انها عديدة ومعقدة أهمها:-

١- ارتفاع التكاليف نتيجة لارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب والجبايات هذا بالإضافة لدخول وسطاء لسلع الصادر وضعف البنية التحتية للصادر.

٢- الاعتماد الكبير على السلع البديلة وذلك لعدم الاهتمام بالجودة والمواصفات بالنسبة للمنتج المحلى لعدم توفر التقنية العالية وارتفاع تكاليف الانتاج، هذا بالإضافة لعدم وجود صناعات تحويلية حيث يتم التصدير في شكل مواد خام.

٣- عدم توحيد آلية ادارة الصادرات وتغير سياسات الدولة تجاه الصادر مما يعقد من اجراءات التصدير.

٤- التضخم وتذبذب اسعار الصرف.

٥- تقييد حصيلة الصادر بعد تحويلها للجهاز المصرفي وتحديد استخدامها.

٦- ندرة العمالة المتخصصة خاصة في المجالات التي تتطلب مهارات عالية وعدم توفر التدريب.

وقد أوضح بعض العاملون في الجهاز المصرفي انه لا يلعب دوراً فعالاً في تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك للآتي:-

١- ان المؤسسات المالية التي تقدم التمويل يجب ان تتميز بمواصفات خاصة اهمها المقدرة المالية الكبيرة والخبرة والتعاقدات وعموماً المؤسسات المالية رؤوس اموالها ضعيفة مما يضعف من مقدرتها على التمويل الطويل.

٢- تذبذب السياسات الصادرة من بنك السودان والتي تعالج فقط الآثار الجانبية ولأتعالج المشاكل المتعلقة بالصادر، كما انها لا تتم بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

٣- ارتفاع نسبة مخاطر تمويل الصادرات لعدم وجود الضمانات الكافية، كما ان اعتماد التمويل على الضمانات ذات الدرجة الاولى كالرهن العقاري وليس على البضاعة موضوع الاعتماد كضمان يؤدى الى تركز التمويل في الفئة التي تمتلك الضمانات المذكورة.

٤- ايضاً من اسباب ارتفاع مخاطر تمويل الصادرات غير النفطية ارتباطها بالقطاع الزراعي مما يجعل تمويل هذا القطاع ذو مخاطر عالية، وتأرجح اسعار الصرف.

٥- ضعف ثقة الجهاز المصرفي في المصدرين في استرداد حصيلة الصادرات حيث يتم الاحتفاظ بها في الخارج والاستفادة منها في الاستيراد، هذا بالإضافة لضعف شروط التعاقد.

٦- اعتماد الجهاز المصرفي عموماً على عائد الربح السريع وعدم القدرة على ادارة التنوع الائتماني.

للمصدرين ايضاً دور في ضعف التمويل المقدم لهم من قبل الجهاز المصرفي يتمثل في:-

١- عدم توفر الثقة الكاملة بين المصدرين والبنوك وعدم الوضوح والشفافية من قبل المصدرين.

٢- يعتقد العاملون في الجهاز المصرفي ان اللجان والاتحادات الخاصة بالمصدرين دورها ضعيف في استجلاب التمويل، وفى الضغط على جهات الاختصاص لتخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات والبحث عن اسواق جديدة والعمل على تطوير قطاع الصادر.

٣- عدم الايفاء بالالتزامات تجاه الجهاز المصرفي وعدم الالتزام بضوابط الجهاز المصرفي بالإضافة لعدم ارجاع حصائل الصادرات مما يقلل من ثقة الجهاز المصرفي في المصدرين ويجعل المصارف حذرة في تمويلهم.

٤- عدم وجود الضمانات الكافية حيث ان بعضهم ليس لديه مركز مالي واضح او اصول بالإضافة الى ان بعض المصدرين يلعبون دور السماسرة فقط من خلال تراخيصهم من وزارة التجارة

٥- معظم المصدرين يتعاملون مع الجهاز المصرفي بصفة شخصية لا مؤسسية مما يضعف من الثقة في التعامل او يكون على استحياء.

٦- محدودية تعامل المصدرين مع جهات مهنية في الخارج.

بالنسبة للخطط المستقبلية لزيادة مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية فقد أكد العاملون في الجهاز المصرفي علي أن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة والمصدرين والجهاز المصرفي لوضع الحلول وتذليل كافة المشاكل هي الخطوة الاولى لتطوير قطاع الصادر.

تسهيل الاجراءات المصرفية والاسراع في منح التمويل وبضمانات بسيطة وارباح اقل ومشاركة العملاء في عملية التصدير.

البعض يرى انه لا توجد رؤية واضحة من قبل الجهاز المصرفي بالرغم من اطروحات الدولة الاخيرة بزيادة وتشجيع الصادرات غير النفطية. وتخصيص مصارف لتمويل الصادرات غير النفطية

انشاء الوكالة الوطنية لتمويل وتامين الصادرات حيث تهتم بالبحث عن اسواق جديدة مضمونه وتامين الصادرات داخلياً وخارجياً.

*** الخلاصة**

أصبحت الصادرات غير النفطية السودانية ذات اهمية متعاظمة من أجل دعم مسار الاقتصاد السوداني وذلك بعد انحسار العائدات النفطية بعد الانفصال.

يتمتع السودان بموارد طبيعية هائلة تمكنه في أن يكون مصدرا مهما للصادرات غير النفطية خاصة في المجال الزراعي. كانت الصادرات غير النفطية العمود الفقري للاقتصاد السوداني خاصة الزراعية لما تمتاز به من ميزة نسبية، الا انه وبعد انتاج البترول تم اهمالها، فمنذ الربع الأخير من العام 1999، أصبح السودان وبصورة تدريجية يعتمد اعتمادا كبير اعلى العائدات النفطية حيث إنه افي عام 2008 كانت تمثل 66% بالتقريب من جملة الايرادات. في ذات الوقت، كان هناك اهمالا تاما للصادرات غير النفطية والتي كانت تمثل حوالي 2.4% فقط من جملة الايرادات لذات العام (البنك الدولي- مايو2009)، مما أحدث خللاً كبيراً ونتائج سيئة على الاقتصاد القومي تمثلت في التقلبات في مستوى الانفاق الحكومي وفي مستويات التشغيل وتذبذب واضطراب في تنفيذ خطط التنمية، ا بعد انفصال الجنوب وفقدان السودان لأكثر من 70% من العائدات النفطية لا بد من الاهتمام أكثر بالصادرات غير النفطية.

خلصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بقطاع الصادرات غير النفطية حيث يواجه هذا القطاع العديد من

المشاكل التي تعوق الدور الذي يمكن أن يلعبه كمصدر مهم للنقد الاجنبي حيث يمتاز السودان بالكثير من الموارد الطبيعية التي تمثل مصدر مهم جداً للعديد من السلع والمنتجات.

ومن أهم المشاكل التي تواجهه تنمية وتطوير قطاع الصادرات غير النفطية مشكلة عدم توفر التمويل اللازم والذي يضمن استمرار عملية التصدير ويقدم ضمانات وتسهيلات ماليه مما يساعد على الدخول في مجال التصدير ويقلل من المخاطر المرتبطة بالمنتجات غير النفطية خاصة الزراعية مما يساعد في تطوير وتنمية القطاع.

من الدراسة اتضح أن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل الصادرات غير النفطية ضعيف جدا مما يتطلب التدخل من قبل البنك المركزي ووضع ضوابط ولوائح تضمن توفير تمويل مصرفي بشروط ميسره وذلك بتسهيل اجراءات الحصول على التمويل وسياسات الضمان مع تقليل هامش التمويل وزيادة سقف التمويل وتقليل زمن اجراءات التمويل. التمويل إذا كان جيدا لا بد أن يكون في الوقت المناسب لتحقيق نتيجة جيدة.

*** التوصيات**

توصلت الدراسة للعديد من التوصيات التي يمكن ان تساهم في ترقية وتطوير الصادرات غير النفطية من خلال توفير التمويل اللازم، واهم هذه التوصيات:-

١- تشجيع الاستثمار الاجنبي للدخول في مجال الصادرات غير النفطية حيث يمتاز براس مال كبير يمكن ان يسهم في تطوير هذا المجال وذلك بعد توفير وتأهيل البنى التحتية.

٢- تقليل الرسوم المفروضة على قطاع الصادرات غير النفطية من رسوم محلية وضرائب وغيره لأجل تقليل تكلفة الصادر حتى يكون أكثر تنافسية في السوق الخارجي.

٣- تسهيل شروط الحصول على قروض وتسهيلات ماليه وضمانات مما يساعد على الدخول في المجال وتقليل نسبه المخاطرة.

٤- تشجيع وتسهيل الانتاج الصناعي حيث ان نسبه العاملين في الصادرات الصناعية ضعيفة جدا، والتشجيع على القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والاهتمام بالتعبئة والتغليف مما يضمن تصديرها بقيمه اعلي وتوفير العملة الصعبة وكذلك توفير فرص العمل.

٥- زيادة دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاع الصادرات غير النفطية حيث يجب زيادة حجم التمويل المخصص من قبل البنوك التجارية للصادرات غير النفطية وذلك بتوجيه من البنك المركزي مما سيكون له أثر كبير في استقرار الانتاج خاصه في القطاع الزراعي وضمان استمرار الانتاج بكميات كبيره وجوده عالية لزيادة تنافسيه الصادر.

٦- تسهيل الاجراءات وتقليل البيروقراطية المرتبطة بالصادر لتقليل الوقت والتكاليف مما يزيد من تنافسيه الصادر.

٧- تثبيت السياسات الخاصة بالصادر والتي تنبني على استقرار السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي مما يمثل عنصر جذب مهم جدا للمستثمرين المحليين والأجانب.

٨- زيادة وعي وثقافة المصدرين في مجال الصادرات غير النفطية عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل وذلك بعد أن وجدت الدراسة أن معظم المصدرين مارسوا هذا النشاط عن طريق الوراثة.

٩- تسهيل ربط المصدرين بأنشطة تختص بالصادر في دول اخري مما يسهم في نقل الخبرات والتجارب الخارجية وبالتالي تطوير وسائل التصدير للسلع المحلية.

١٠- فتح اسواق جديده عن طريق الترويج للصادرات غير النفطية وتطوير الانتاج المحلي مما يعيد الثقة في المنتج السوداني خارجياً ويزيد من تنافسيته

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية (السودان)

الجهاز المركزي للإحصاء- السودان. (2022)

بنك السودان. (أعوام مختلفة) تقارير بنك السودان.

رحاب.ع.ع. (2007). قطاع الصادرات السوداني أثره على اداء مؤشرات الاقتصاد الكلي (1999 – 2005م)، دائرة الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، قاعة الشارقة، الخرطوم، السودان

وزارة المالية والاقتصاد الوطني. (أعوام مختلفة). العرض الاقتصادي.

وزارة التجارة الخارجية. (2019)، إدارة الصادر

ورقة خفض الفقر. (2021). وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان.

موقع بنك امدرمان الوطني

ثانياً- المراجع الأجنبية

World Bank. Sudan Office (2009). Review of 2008 Budget Performance and 2009 Budget. preliminary Analysis.

World Data Base. (2022): https://www.worldatlas.com/articles/top-raw-cotton-importing-countries-in-the-world.html?msclkid=74e61d8ad06511eca0c7dd5a4add801a.